Journal Of the Iraqia University (74-10) February (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

مقال مراجعة بحثية (دور الذكاء الاصطناعي في تطوير العدالة الجنائية)[1]

المدرس الدكتورة علياء طه محمود

كلية الحقوق جامعة النهرين

alia.t.mahmoud@nahrainuniv.edu.iq

مقدمة:

تناول الباحث الذكاء الاصطناعي كعامل مؤثر في مجال العدالة الجنائية، حيث يتم دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي، مثل التعلم الآلي وتحليل البيانات، بشكل متزايد في مختلف جوانب نظام العدالة الجنائية لتحسين الكفاءة والدقة والعدالة، يشمل ذلك استخدامه في الشرطة التنبؤية وتحليل الجرائم، بالإضافة إلى الأدلة والبحث القانوني، إلا أن ذلك قد يواجه بعض التحديات، مما يستلزم الأمر، استخدام تلك التقنيات بشكل مسؤول وأخلاقي لضمان تحقيق العدالة واحترام القانون، مع ضرورة مراعاة الحفاظ على الشفافية والعدالة والمساءلة عند استخدام الذكاء الاصطناعي في نظام العدالة الجنائية، وبصدد لزوم ذلك التوازن ، برزت الحاجة إلى معالجة هذه المشكلة. ومن هنا، كان من الضروري تناول الموضوع من منظور التشريعات الوطنية وقانون العقوبات العراقي والإتفاقيات والمعاهدات الدولية، سعيًا لتعزيز انفاذ القانون بتقنيات متطورة من جانب السلطة القضائية والمؤسسات الإصلاحية والأمنية من دون الإخلال بمبادىء العدالة.

الكلمات المقترحة : الذكاء الاصطناعي، العدالة الجنائية ، التحديات ، آليات المواجهة

الفقرة الأولى:

أ- **منهجية البحث:** قسّم الباحث الدراسة إلى مطلبين. تناول المطلب الأول ، المفهوم والطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي، واشتمل على فرعين: خصص الفرع الأول لتعريف الذكاء الاصطناعي، والثاني لبيان طبيعته القانونية، أما المطلب الثاني، فقد تناول دور الذكاء الاصطناعي على فاعلية العدالة الجنائية، وقُسّم إلى فرعين: الأول تناول التحديات المرتبطة في الذكاء الاصطناعي في تحقيق العدالة الجنائية، والثاني خصص لعرض تطبيقات مختلفة من الذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائية.

ب- نقد جوانب البحث المنهجية:

كل بحث يتضمن جانبًا شكليًا وآخر موضوعيًا يعتمدان على الباحث لنقل أفكاره إلى القارئ. غالبًا ما يكون الجانب الشكلي مكملًا للجانب الموضوعي الذي يُعتبر الأساس الجوهري للبحث. وعلى الرغم من أهمية الموضوع، فإن الشكلية تمثل الإطار الذي يعرض البحث بطريقة منظمة ومنهجية، مما يسهل على المتلقي استيعاب المحتوى العلمي ومتابعة الأفكار بشكل سلس وواضح. في هذا البحث، اتسمت هيكلته بتوازن كمي، إلا أن هذا التوازن، مثل الهيكلية العامة، ليس هدفًا بحد ذاته، بل أداة للوصول إلى بحث علمي نموذجي من كافة الجوانب. لذا، تكمن أهمية الشكلية في تنظيم الموضوعات تحت العناوين بطريقة منسجمة ومتسلسلة، بحيث تتنقل الأفكار بانسيابية ووضوح.

على الرغم من أن البحث اعتمد على هيكلية شاملة من خلال استعراض آراء الفقه المختلفة وربطها مع نصوص قانون العقوبات العراقي، مما يعزز عمق الدراسة، إلا أن هذه الهيكلية اتسمت بالطابع التقليدي ولم تتماشى مع الموضوعية من حيث التقسيم. حيث نلاحظ بوضوح أن خطة البحث انقسمت إلى (التعريف، الطبيعة، التحديات، التطبيقات)، وهو تقسيم بدأ يتراجع في البحث الأكاديمي. أصبح من الضروري تبني هيكلية جديدة ومتطورة تسهم في تعزيز البحث من الناحية الموضوعية. فبعض الأجزاء كانت طويلة ومتشعبة، مما قد يؤدي إلى تشتت القارئ

[1] للباحث **(م.د زيد ثابت حميد مطر الربيعي)** المنشور في مجلة الحقوق/ كلية القانون/ الجامعة المستنصرية، المجلد الأول ملحق العدد التاسع والأربعون،٢٣جمادى الأولى ١٤٤٧هـ تشرين الثاني ٢٠٢٥م الصفحات (٩٤٩-٩٧٣).

وفيما يتعلق بما ورد في المطلب الأول، الذي تناول تعريف الذكاء الاصطناعي وبيان طبيعته القانونية، وقُسِّم إلى فرعين؛ عُرض في الفرع الأول تعريف الذكاء الاصطناعي، وفي الفرع الثاني طبيعته القانونية. وكان من الأنسب أن يُعنون المطلب الأول بـ 'التعريف بالذكاء الاصطناعي' ليشمل المحاور المذكورة. وفي الفرع الثاني، ناقش الباحث الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي من خلال الاستعانة بقرارات المفوضية الاوروبية، إلا أن هذا التقسيم لم يكن جلياً في متن البحث، مما يعكس غياب المنهجية الدقيقة في تنظيم محاور الدراسة، ويجعل من الصعب على القارئ التمييز بين الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي وضوابطه القانونية والأخلاقية." وكان من الأفضل تسمية الفرع الثاني: التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي، ليشمل ثلاثة نقاط رئيسية، النقطة الأولى تخصص لبيان الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي، والنقطة الثانية لبيان الضوابط القانونية والأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي، أما النقطة الثالثة فيتم تخصيصها لبيان أثر الذكاء الاصطناعي في السياسة الجنائية.

حمل المطلب الثاني من البحث عنوان "دور الذكاء الاصطناعي على فاعلية العدالة الجنائية"، حيث تناول الباحث عرض تحديات استخدام الذكاء الاصطناعي في مختلف مراحل عملية العدالة الجنائية. قُسم المطلب إلى فرعين؛ استعرض الباحث في الفرع الأول التحديات المرتبطة في الذكاء الاصطناعي في تحقيق العدالة الجنائية، مع التركيز على التحديات الموضوعية فقط دون التطرق إلى التحديات المادية (التقنية). وكان من الأنسب تقسيم هذا الفرع إلى محورين رئيسيين: الأول يُعنى بالتحديات الموضوعية (التوازن)، والثاني يُركز على التحديات المادية (التقنية). أما في الفرع الثاني، فقد تناول الباحث عرض تطبيقات مختلفة من الذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائية، إلا أن تقسيم هذا الفرع إلى نقاط رئيسية جاء بعد الإطالة والتكرار لنفس المعلومات في مقدمة الفرع مما يُعد إخلالًا بخطة البحث.

الفقرة الثانية :- شكليات البحث:

لا شك أن الجوانب الشكلية لأي عمل أكاديمي لا تضاهي الجوانب الموضوعية في أهميتها، إلا أن ذلك لا يقلل من دورها، خاصة في البحوث العلمية، حيث تعمل على تأطير المحتوى وتنظيمه. وتختلف الملاحظات الشكلية من حيث أهميتها فبعضها يمكن التغاضي عنه، بينما هناك ما لا يمكن التساهل فيه. وما سيتم التطرق إليه هنا يعد من الأخطاء البحثية الواضحة التي لا خلاف حولها، ومن أبرزها:

١- لم يراعِ الباحث الدقة في الهيكلة الشكلية للتقسيمات بين المطالب والفروع وما يندرج تحتها. فمن المعروف أنه عند تقسيم المضمون إلى فرع، يجب أن يكون ما يندرج تحته مرقماً بـ" أولاً" و "ثانياً"، إلا أن الباحث لم يلتزم بهذا الأسلوب عند تناول موضوع "الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي" وموضوع " التحديات"، بينما التزم به عند الحديث عن " تطبيقات مختلفة من الذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائية ". وكان من الأفضل توحيد منهجية التقسيم في جميع أجزاء البحث بما يتماشى مع الأصول المتبعة في البحوث القانونية

٢- بالإضافة إلى ما سبق، وقع الباحث في خطأ شكلي آخر وهو وجود خلل كبير في التوازن بين المطلب الأول والمطلب الثاني، فالمطلب الأول تضمن فرعين بنقاط قصيرة من دون تفصيل، بينما تضمن المطلب الثاني، نقاط رئيسية وتفرعات مطولة، وكان ينبغي تقسيم البحث إلى مبحثين ومن ثم تقسيم المطالب إلى فروع وعلى النحو المتبع في البحوث القانونية وتحقيقًا للدقة العلمية.

٣- فيما يخص المصادر لم يقم الباحث بتصنيفها تصنيفًا منهجيًا، بل أوردها بشكل عام دون تمييز بين الأصناف المختلفة، مثل الكتب العربية والإنكليزية، والمؤلفات الفقهية والقانونية، البحوث، والمصادر الإلكترونية. بالإضافة إلى ذلك، لم تتضمن قائمة المصادر أي إشارة إلى القوانين، وهو نقص كان ينبغي تجنبه لضمان اكتمال ودقة التوثيق العلمي.

الفقرة الثالثة : الجانب الموضوعي للبحث:

تحتل الجوانب الموضوعية موقع الصدارة في تقييم البحوث، فهي الأساس الذي يبنى عليه البحث العلمي. وبينما قد يُغض الطرف عن بعض الأخطاء الشكلية، فإن الملاحظات الموضوعية تتطلب معالجة دقيقة، نظراً لتأثيرها المباشر على دقة النتائج وصحة الاستنتاجات. فأي خلل في هذا الجانب قد يؤدي إلى ارتباك واضح فيما يتوصل إليه الباحث. وفي هذا الإطار، تضمن البحث عدداً من الهفوات الموضوعية، من أبرزها

١- **الإغفال عن النصوص ذات الصلة**، فلن يعتمد الباحث في دراسته تحليل موضوع دور الذكاء الاصطناعي في تطوير العدالة الجنائية، الدراسة المقارنة، ولم يشير الباحث إلى تشريعات عربية بلغت شوطاً كبيراً في مواجهة تحديات التكنولوجيا الرقمية وبالأخص الذكاء الاصطناعي، كقانوني مكافحة الجرائم المعلوماتية الأردني والسعودي والإماراتي، إلا أنه تطرق ضمن البحث إلى الإشارة لقانون العقوبات العراقي فقط، وكذا بخصوص القانون العراقي نفسه، فقد أغفل الباحث الإشارة إلى المواد القانونية ذات الصلة، كنصوص القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة

١٩٥١ وتعديلاته، ونصوص قانون إقليم شمال العراق رقم ٦ لسنة ٢٠٠٨، وقانون تصديق الاتفاقية العربية العراقي لمكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم (٣١) لسنة ٢٠١٣. ويمثل ذلك نقصًا واضحًا وعلى الرغم من عدم تشريع خاص بالجرائم المعلوماتية في العراق يتضمن تجريم الإساءة بإستخدام الذكاء الاصطناعي، إلا أنه كان من الضروري إقتراح كيفية التعامل مع الذكاء الاصطناعي بشكل غير مباشر، مثل من خلال اللجوء الى اجتهادات القضاء أو التفسير الفقهي للمصطلح إذ ان إغفال هذا العنصر يضعف التحليل القانوني ويحرم القارئ فهماً شاملاً لموقف التشريع العراقي.

٢- عدم التوضيح الكافي لمعالجة التحديات الذكاء الاصطناعي في تطوير العدالة الجنائية، اذا ما موضوعية أم مادية ومدى تأثير ذلك على التطبيق العملي

لم يقم الباحث بتوضيح ما إذا كانت تحديات الذكاء الاصطناعي موضوعية أو مادية، حيث أن العدالة الجنائية تفترض التوازن بين الإجراء ومبادىء تحقيق العدالة، يعد غموضًا يعيق فهم تأثير ذلك على التطبيق العملي. وكان من الأفضل أن يتناول التحليل أثر هذا التحدي في مجال استخدام الذكاء الاصطناعي (التوازن) على التطبيق العملي بشكل أعمق، بما في ذلك كيفية تأثيره في ممارسات القضاء، مما كان سيساهم في توفير فهم أوسع وأدق للتطبيق الفعلي لهذه الأحكام.

٣- عدم تطرق الباحث إلى بيان معالجة التحديات في مجال تطبيقات الذكاء الاصطناعي

يلاحظ أن الباحث لم يتطرق إلى آليات المعالجة الفاعلة للتحديات في تطبيقات الذكاء الاصطناعي، مقتصراً الأمر على سرد التحديات من دون تحليلها، ومناقشتها واقعياً، وطرح آلية معالجتها، رغم وجود اختلاف في الفقه بشأن تلك التطبيقات. مع غياب موقف المشرع العراقي لم يعالج هذه الحالة بشكل صريح في قانون خاص، ولم ينص عليها في قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل، وبالتالي لا تُعتبر الإساءة في إستخدام الذكاء الاصطناعي جريمة. في المقابل، تعتبر جريمة حسب إتجاه المشرع في إقليم شمال العراق (كردستان) في قانون منع اساءة استعمال اجهزة الاتصالات رقم (٦) لسنة ٢٠٠٨ ، مما يبرز تباينًا في كيفية معالجة هذه القضية بين التشريعين مما يتطلب من الباحث التعمق في بيان حكم هذه الحالة، من خلال تحليل أبعادها القانونية في كل من التشريع العراقي وتشريع إقليم كردستان، مع التركيز على كيفية تأثير هذا التباين في التطبيقات القضائية. كان من الأفضل تعزيز هذا التحليل بتطبيقات قضائية واقعية تبين كيفية تعامل القضاء مع حالات إساءة استخدام الذكاء الاصطناعي.

٤- إغفال اليات المواجهة الفاعلة الحديثة في مكافحة جرائم الذكاء الاصطناعي

يغفل البحث استعراض الحلول الحديثة مثل ضرورة وضع استراتيجية وطنية تنظم استخدامات الذكاء الاصطناعي لأجل الاستفادة منها في مجال التحليل والاثبات الجنائي، تحديث التشريعات، وتعزيز الوعي المجتمعي بمخاطر إساءة إستخدام الذكاء الصناعي، وإقامة الورش والدورات التدريبية لكوادر أجهزة العدالة الجنائية بشأن التعامل مع جرائم الذكاء الاصطناعي، وتشجيع الأخلاقيات التقنية في تطوير وتطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي. إذ أن غياب هذه الحلول في البحث يفوت فرصة الربط بين القوانين الحالية والواقع العملي اللازم لتحقيق العدالة الجنائية.

الخاتمة

احتوت الخاتمة في البحث على مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات، إلا أنها وُصفت بأنها تقليدية إلى حد ما، حيث جاءت مختصرة ولم تحقق الترابط المطلوب مع مختلف أقسام البحث. كما غلب عليها الطابع الفقهي والتوعوي أكثر من الطابع القانوني، مما أثر على شموليتها واتساقها مع النهج البحثي المتبع. لذلك، كان من الممكن تقديم تحليل أعمق وربط النتائج بالأسس القانونية بشكل أوضح، إلى جانب تعزيز التوصيات بمقترحات عملية أكثر دقة تتناسب مع طبيعة الموضوع قيد الدراسة على الرغم من وجود بعض الانتقادات سواء من حيث الشكل أو المضمون، إلا أننا لا يسعنا إلا أن نبدي احترامنا العميق للآراء العلمية التي استندت إلى أسس فقهية وتشريعية رصينة. وفي هذا السياق، لا بد من الإشادة بالمستوى العلمي الرفيع الذي تميز به هذا البحث، والذي يعكس الجهود الكبيرة التي بذلها الباحث في سبيل معالجة موضوع قانوني بالغ الأهمية ونادر التناول في الدراسات القانونية المتخصصة، لا سيما في مجال القانون الجنائي. إن ما تم تقديمه من ملاحظات لا يقلل بأي حال من قيمة الجهد المبذول، بل يهدف إلى الإثراء العلمي وتعزيز النقاش الأكاديمي حول هذا الموضوع الحيوي، الذي يعد من القضايا القانونية الجديرة بالمزيد من البحث والتطوير، نظراً لآثاره العميقة على الواقع الاجتماعي والقانوني.